الأمم المتحدة S/PV.10009

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10009**

الثلاثاء، 30 أيلول/سبتمبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة صديقي
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس- بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والتز
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي بربادوس وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/609 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بنما والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): في العام الماضي، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم توصيات لمعالجة الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي. واستجابة لذلك، قدم الأمين العام في شباط/فبراير من هذا العام مقترحات ملموسة (انظر S/2025/122) والتي أعددنا استنادا إليها مشروع القرار الذي نصوت عليه اليوم (S/2025/609) بالاشتراك مع الولايات المتحدة التي تشارك في التقديم.

ومنذ أن انضممنا إلى المجلس بصفتنا عضوا منتخبا، عززت بنما، على مختلف المستويات، الجهود الرامية إلى استمرار تركيز المجتمع الدولي على دولة هايتي الشقيقة. وفي كل من هذه المناسبات، بما في ذلك جلسة الإحاطة في ختام رئاستنا للمجلس في آب/أغسطس، كان من الواضح أنه إذا كان ثمة مجال لتوافق الآراء، فهو أن هايتي تواجه أزمة متعددة الأبعاد لم يسبق لها مثيل تتطلب مزيدا من الاهتمام من المجلس. وفي هذا الصدد، دعونا المنطقة مراراً وتكراراً إلى مضاعفة جهودها لدعم الشعب الهايتي. وتقوم الجماعة الكاريبية بذلك على نحو مستدام، كما وضعت منظمة الدول الأمريكية مؤخرا خريطة طريق لإحراز تقدم على مختلف الجبهات.

ويحظى مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم بتأييد القارة بأسرها، وهايتي نفسها، وبتأييد كينيا والعديد من الدول الأخرى التي قررت، انطلاقا من روح من التضامن، الانضمام إلى هذا الجهد. ونأمل من خلال تصويت الأعضاء مؤيدين اليوم، أن نتمكن من إرسال رسالة واضحة إلى هايتي: إنهم ليسوا وحدهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، باكستان، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 12 صوتا مؤيدا، دون معارضة، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2793 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة فخورة بتأييد هذا القرار (القرار 2793 (2025))، الذي قدمناه إلى المجلس مع شريكتنا في تقديمه، بنما، تلبية للنداء من أجل دعم هايتي. ويسعدنا أن جميع أعضاء منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية وزملاءنا الأعضاء في المجلس وكينيا تمكنوا من العمل معا بغية إصدار هذا القرار.

بناءً على توصيات الأمين العام التي قدمها في شباط/فبراير (انظر S/2025/122)، فإن اتخاذ هذا القرار يمنح هايتي الأمل. وهو الأمل الذي يتلاشى سريعًا مع توسيع العصابات الإرهابية لرقعة الأراضي التي تسيطر عليها وما تقوم به من أعمال اغتصاب ونهب وقتل وترويع للسكان الهايتيين. ويعرض اتساع نطاق عنف العصابات على هذا النحو وجود الدولة الهايتية ذاته للخطر، حيث يهدد نشاط العصابات بتحويل البلد إلى بلد مصدّر للجريمة والعنف والمخدرات وبالتسبب في أزمة هجرة في جميع أنحاء المنطقة. ونعرب عن امتناننا لكينيا، بصفة خاصة، لروحها القيادية في المسارعة بتولي دور البلد الرائد للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، وكذلك لجميع من يساهمون بأفراد في البعثة، بمن فيهم السلفادور وغواتيمالا وجامايكا وبليز وجزر البهاما.

كما أننا ممتنون للبلدان التي ساهمت مالياً في دعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونود أن نشيد بشكل خاص بكندا على مساهمتها الكبيرة وعملها في دعم البعثة. وقد تمكنت البعثة، من خلال تضحيات كينيا المتفانية، من منع الانهيار الكامل للدولة الهايتية في مواجهة هذه الحملة من عنف العصابات الإرهابية. غير أن البعثة افتقرت، للأسف، إلى الموارد اللازمة لتحويل مجرى الأمور تماما ضد العصابات. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها البعثة والمساهمون فيها، فإن تصويت اليوم هو اعتراف بأن المجتمع الدولي فشل في إنشاء بعثة تفي بالغرض بسبب عدم وجود تقاسم حقيقي للأعباء. فقد كانت البعثة تفتقر إلى ما يلزم من حجم ونطاق وموارد لخوض المعركة ضد العصابات واستعادة الحد الأدنى من الأمن في هايتي.

إن تصويت اليوم يضع الأمور في نصابها الصحيح. ومن خلال هذا التصويت على تحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني إلى القوة لقمع العصابات، وهي بعثة يبلغ حجمها خمسة أضعاف حجم سابقتها وتستند إلى ولاية معززة لملاحقة العصابات، فإن المجتمع الدولي يتقاسم العبء ويفي بوعده بمساعدة هايتي في تحويل مجرى الأمور. ويتيح ذلك لهايتي الفرصة لإعادة تولي المسؤولية عن أمنها. ونحن ممتنون للبلدان التي شاركت في البعثة حتى الآن وأبدت عزمها على البقاء في إطار الهيكل الجديد لقوة قمع العصابات. والتزامها محل تقدير كبير بينما نعمل من أجل توسيع نطاق القوة. والأهم من ذلك أن هذه البعثة ستكون قادرة على زيادة حجمها ليصل قوامها إلى 000 5 فرد، وذلك بفضل الدعم اللوجستي المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونشيد بالمجلس على اتخاذه هذه الخطوة وإثباته أن الأمم المتحدة لا تزال لديها القدرة على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. كما نكرر دعوتنا إلى تقديم تبرعات لتغطية تكاليف الأفراد في هذه البعثة الجديدة.

كما نود الإشارة إلى أن أي حل دائم للأزمة الأمنية في هايتي يجب أن يرتكز على استراتيجية تعالج دوافع انعدام الأمن وترسم مساراً نحو حل مستدام طويل الأمد. ولهذا السبب، يكلف هذا القرار أيضاً الهايتيين أنفسهم بوضع خطة بالتعاون مع الأمين العام لإعادة تولي المسؤولية الأمنية. واعترافًا بالدور الهام لإعادة بناء المؤسسات والحوكمة وسيادة القانون، يعترف هذا القرار أيضًا بالدور الرئيسي للمؤسسات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية. وأود أن أقول بوضوح إن جهود قوة قمع العصابات للتصدي للتهديدات الأمنية المباشرة في هايتي تشكل دعما لنهج أوسع نطاقًا لمعالجة الدوافع المتعددة الأوجه لعدم الاستقرار. وستتيح جهود قوة قمع العصابات، التي ستزودها الأمم المتحدة بالدعم اللوجستي الممول من الاشتراكات المقررة، المجال للمؤسسات الدولية المتخصصة التي تتمتع بميزة نسبية وخبرة ذات صلة لتولي زمام المبادرة في معالجة هذه المسائل.

لقد اتخذ المجلس اليوم خطوة هامة في إعادة تأكيد التزامه بالمقاصد والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة. وسيتولى الآن فريق الشركاء الدائم، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، مسؤولية توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف وصنع القرار السياسي لهذه البعثة وعن تقديم تقارير إلى المجلس. وكان هذا التصويت خطوة أولى أساسية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها شاركت في صياغة هذا القرار مع بنما، والذي أيده جميع أعضاء منظمة الدول الأمريكية البالغ عددهم 32 عضوًا، للتضامن مع أعضاء نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه في الاستجابة لهذا النداء العاجل من هايتي لمعالجة أزمة إنسانية وأمنية ذات تأثير عالمي. ونعرب عن الامتنان لجميع من ساندونا في هذا الجهد ونتوق إلى القيام بالأعمال المقبلة للوفاء بهذا الوعد.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نشكر شريكتنا في تقديم مشروع القرار، الولايات المتحدة الأمريكية، على مشاركتها في قيادة هذه العملية. كما نعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء المجلس لجعل القرار 2793 (2025) ممكنًا. وقد ساعدت إسهاماتهم وحتى شكوكهم في توضيح هذا القرار المهم وتعزيزه.

وتسمح نتيجة التصويت اليوم بإعادة التشكيل اللازمة في الميدان لمواجهة العصابات وبالتالي تعزيز الجهود اللازمة لمعالجة أزمة انعدام الأمن في البلد.

وللأسف، فإن الوقت، الذي لم يكن في صالحنا قط، آخذ في النفاد. وقد أشار إلى ذلك كثيرون، بمن فيهم هايتي والجماعة الكاريبية ووزراء خارجية البلدان الإيبيرية – الأمريكية في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية في الإعلان الخاص الصادر عن منظمة الدول الأمريكية وعدة وفود على أعلى مستوى الأسبوع الماضي، فضلا عن قرابة 50 دولة عضوا من خلال بيان مشترك صدر قبل بضع دقائق فقط.

ولم يعد بإمكان الأطفال والشباب والنساء والشعب الهايتي ككل الانتظار أكثر من ذلك. ونحن لا نواجه نفس عواقب الانتظار التي يواجهونها يومياً. ونعرب عن بالغ سعادتنا بانتهاء هذا الانتظار وبأننا نستطيع الآن المضي قدماً لإنهاء معاناة الملايين من الناس في جمهورية هايتي الشقيقة.

إننا مقتنعون بأن مجلس الأمن يؤدي بهذه المبادرة دوره المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والذي يوفر بدوره الوضوح اللازم لمختلف الجهات الفاعلة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم لدعم قوة قمع العصابات وتزويدها بالأدوات والموارد والصلاحيات اللازمة لمواجهة العصابات التي تحتجز الشعب الهايتي رهينة. كما أننا واثقون من أن هذه القوة ستجعل من الممكن استعادة الظروف الأمنية اللازمة لإعادة الهيكلة السياسية وإجراء الانتخابات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد الفرص التي من شأنها أن تعيد الأمل وتعالج الأسباب الجذرية للأزمة. ونقول لهايتي بصورة قاطعة اليوم إنها ليست وحدها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء الحالة الأليمة في هايتي وعن تعاطفها العميق بشأن المحنة المأساوية التي يعيشها شعبها. وندعم بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة لهايتي.

قبل عامين، أذن مجلس الأمن لكينيا بقيادة بعثة متعددة الجنسيات للدعم الأمني، تعمل إلى جانب بعض بلدان الجماعة الكاريبية، لمساعدة الشرطة الهايتية في تحسين الحالة الأمنية. وتثني الصين بشدة على الجهود التي بذلتها البلدان المعنية على مدى العامين الماضيين. غير أنه وبسبب عدم وفاء بلد مانح رئيسي بالتزاماته التمويلية بالكامل، تأخرت البعثة كثيراً في الانتشار الكامل وفي تحقيق كامل إمكاناتها.

وستنتهي ولاية البعثة في 2 تشرين الأول/أكتوبر. وتدعم الصين البعثة في مواصلة دورها، وهي على استعداد لاستكشاف مختلف الترتيبات الممكنة مع جميع الأطراف. وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نؤكد أنه لكفالة تنفيذ أي قرار لمجلس الأمن بشكل فعال، يجب أن يستند إلى دراسة متأنية ومداولات مستفيضة بالاستفادة من الدروس المستقاة من العمليات السابقة، بما في ذلك البعثة المتعددة الجنسيات، وأن يراعي بشكل كامل الآراء والشواغل المشروعة لجميع الأطراف. وللأسف، فإن القرار 2793 (2025)، الذي جرى التصويت عليه للتو، لا يتماشى مع تلك المبادئ أو تلك الروح.

أولاً، إن القرار غامض بشأن العديد من المسائل بالغة الأهمية. فالقرار يأذن، في جوهره وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بإنشاء قوة جديدة تماما لقمع العصابات وينيط بها ولاية لتنفيذ عمليات عسكرية قوية على نحو مستقل. واستنادًا إلى مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية، اتخذت الصين دائمًا موقفًا حذراً بشأن اللجوء إلى إنشاء ولايات بموجب الفصل السابع. ونعتقد أنه، من منطلق المساءلة تجاه الشعب الهايتي وقرارات مجلس الأمن، ينبغي لواضع المسودة الأولى أن يقدم أولاً توضيحات مفصلة بشأن مسائل رئيسية مثل تشكيل القوة؛ وكيفية تنفيذ ولايتها؛ وكيفية تحديد قواعد الاشتباك؛ وكيفية تجنب وقوع إصابات بين المدنيين؛ وكيفية ضمان فعالية صنع القرار والرقابة والمساءلة. وتوفر تلك الأمور الأساس لأن يجري أعضاء المجلس مناقشات بشأن القرار. غير أن واضع المسودة الأولى تقاعس باستمرار عن تقديم معلومات ذات مغزى عن تلك المسائل وأصر بدلاً من ذلك على أن يعتمد المجلس أولاً القرار الذي يأذن لفريق الشركاء الدائم، الذي أُنشئ قبل شهر واحد فقط، بتولي المسؤولية الكاملة عن تلك المسائل. وهذا النهج، الذي يطالب المجلس بإصدار تفويض مطلق بشأن المسائل المتعلقة بحياة وسلامة الشعب الهايتي مع التهرب من أي مسؤولية ملموسة، يصل إلى درجة اعتبار المجلس مجرد هيئة للموافقة التلقائية.

ثانيًا، قد يؤدي القرار إلى تفاقم الحالة المعقدة والمزرية بالفعل في هايتي. فالأزمات المتعددة الأوجه في هايتي متشابكة ولا يعكس الوضع الأمني سوى ما تراه العين. والسبب الجذري لذلك يتمثل في عدم وجود حكومة شرعية وفي الفراغ في الحكم الوطني، الأمر الذي هيأ أرضًا خصبة ومجالا لجرائم العنف. وتبدو آفاق الانتقال السياسي في هايتي حاليا قاتمة في ظل الصلات شديدة التشابك بين العصابات والنخب السياسية والتجارية وتجنيد أعداد كبيرة من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في العصابات. ومن غير المرجح أن يُكلل اللجوء إلى القوة العسكرية لمواجهة العنف بالعنف في هذا المنعطف بالنجاح، بل قد يزيد من تعقيد الحالة المستعصية بالفعل. وفي الوقت نفسه، تتزايد قوة العصابات الهايتية باطراد، والعديد منها مدجج بالسلاح، وهي ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدفق الذي لا نهاية له للأسلحة والذخيرة إلى البلد. وتكشف تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، بشأن هايتي، أن تدفق الأسلحة والذخائر القادمة من الولايات المتحدة لم يتوقف قط، مما يجعل حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن حبرا على ورق. والسماح بتدفق الأسلحة إلى أيدي العصابات مع الدفع في الوقت نفسه باتجاه نشر قوات مسلحة للعمل في هايتي هو نهج متناقض يهدد بإغراق هايتي في مزيد من الاضطرابات الأمنية وتعريض الشعب الهايتي والقوات المنتشرة لمخاطر متزايدة.

ثالثا، لم ينتج مشروع القرار هذا عن التشاور الكامل بين أعضاء المجلس. فبعد أن قدم الأمين العام توصياته في شباط/فبراير بشأن تحسين الحالة الأمنية في هايتي (انظر S/2025/122)، فشل القائمان بالصياغة في وضع خطة ملموسة لمدة ستة أشهر كاملة. ولكن قبل شهر واحد فقط، قدما فجأة مشروع قرار يطالب مجلس الأمن باتخاذ قرار سريع بشأن إنشاء قوة جديدة لقمع العصابات. وشاركت الصين وأعضاء المجلس الآخرون بنشاط في المشاورات، وطرحت العديد من الأسئلة البناءة. وبالنظر لاستمرار الاختلافات الكبيرة بين الأطراف، اقترحت الصين وروسيا تمديداً تقنياً مؤقتاً للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لإتاحة المزيد من الوقت لإجراء مناقشة شاملة وبناء توافق في الآراء. وللأسف، أصرّ القائمان بالصياغة على طرح مشروع القرار الخلافي هذا للتصويت. وهذا لا يقوّض وحدة المجلس وتعاونه بشأن مسألة هايتي فحسب، بل يضر أيضاً بمصداقية المجلس وسلطته.

فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أذن مجلس الأمن بنشر ثلاث قوات متعددة الجنسيات وسبع عمليات لحفظ السلام في هايتي، إلا أن النتيجة كانت حالة من عدم الاستقرار المستمر والأزمات المتكررة، إلى جانب مشاعر الاستياء والتظلمات إزاء الأمم المتحدة في أوساط الشعب الهايتي. وبالتالي ما كان للدروس المستفادة أن تكون أشد إيلاما وعمقا. ولا يسعنا إلا أن نتساءل – كيف يمكننا أن نضمن ألا تكرر قوة قمع العصابات أخطاء الماضي؟ هل يمثل النشر المتسرع لقوة أخرى متعددة الجنسيات نهجا مسؤولا تجاه الشعب الهايتي؟

وقبل عامين، تعهدت إحدى البلدان رسميا بتقديم تمويل مستدام لضمان نجاح البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. واليوم، تناسى هذا البلد نفسه التزامه على نحو يلائمه، رافضاً الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت الذي يطالب فيه عموم أعضاء الأمم المتحدة بتقاسم المسؤولية عن قوته الجديدة المقترحة، فيما لا يزال مديناً بمتأخرات ضخمة لعمليات حفظ السلام. ولا يسعنا إلا أن نتساءل: كيف يمكن للمرء أن يطالب الآخرين بتقاسم الأعباء في حين أنه لا يفي بالتزاماته ويلقي اللوم على الآخرين كما يشاء؟ وإذا سُمح لبلد واحد بتحديد استخدام الأنصبة المقررة لحفظ السلام على أساس المصلحة الذاتية، فأين هي الإرادة الجماعية وصنع القرار في مجلس الأمن؟

وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصين فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، فإننا لم نعرقل اعتماده في ضوء الحالة الأمنية المتردية في هايتي وشواغل ونداءات المجتمع الدولي، وخاصة نداءات الأمين العام وبلدان المنطقة. ويمثل ذلك أقصى درجات حسن النية التي يمكن أن تظهرها الصين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نلفت الانتباه إلى أن تساؤلاتنا ومخاوفنا لا تزال قائمة. ويساورنا بالغ القلق إزاء عمل وآفاق قوة قمع العصابات. ونأمل أن يراقب مجلس الأمن هذه العملية عن كثب ويشرف عليها بصرامة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب بناء على التطورات الفعلية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الأمر متروك في نهاية المطاف للشعب الهايتي نفسه للتغلب على الصعوبات التي يواجهها. وما لم تتحمل جميع الفصائل السياسية في هايتي مسؤولياتها وتحرز تقدما حقيقيا في العملية السياسية وتلتزم حقاً بالاستقرار الوطني والتنمية فلا يمكن لأي قدر من المساعدة الخارجية، مهما كان حجمه، أن يحل المشاكل الأساسية. وينبغي لهايتي أن تحدد بسرعة مسارا تتولى زمامه وتقوده بنفسها للاعتماد على الذات والتنمية، وأن تشرع فيه. والصين على استعداد لمواصلة العمل بشكل بنّاء مع المجتمع الدولي لمساعدة هايتي على الخروج من هذه الأزمة في وقت مبكر.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد امتنعت روسيا عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن المشترك بين الولايات المتحدة وبنما (S/2025/609) بشأن تحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي إلى قوة قمع العصابات. وشكلت آراء السلطات الهايتية والدول المجاورة عاملا حاسما بالنسبة لنا، حيث طالبت بإصرار بعدم عرقلة اعتماد هذه الوثيقة. ومع ذلك، فإننا نتمسك برأينا بأن المجلس يُزج به مرة أخرى في مغامرة خطيرة وغير مدروسة.

ونود أن نؤكد على أننا لا نشكك في ضرورة اتخاذ تدابير دولية حاسمة لمكافحة الجريمة في هذا البلد الذي طالت معاناته والذي يعاني من أزمة عميقة منذ عدة سنوات ويطلب المساعدة الآن. ومما يؤسف له أن أدوات المساعدة الدولية لهايتي التي دُفِع بها من خلال المجلس لم تسفر عن أي نتائج مستدامة، ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن هذه البعثة الجديدة، التي تحمل اسما كبيرا آخر، ستلقى نفس المصير.

فقبل عامين، وافقنا على إنشاء البعثة المتعددة الجنسيات، بالرغم من مخاوفنا في ذلك الوقت، والتي ثبت لاحقا أن لها ما يبررها تماما. وأظهرت كينيا وعدة بلدان في المنطقة الشجاعة والإرادة السياسية بإرسالها وحدات إلى هايتي، إلا أن البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني فشلت في تحقيق حتى نصف قدرتها المتوقعة بسبب عدم الوفاء بتعهدات المانحين فيما يتعلق بتمويلها. ومع ذلك، فقد كانت المبالغ المذكورة متواضعة للغاية مقارنة بعشرات ومئات بلايين الدولارات التي تخصصها هذه البلدان نفسها لدعم مصالحها في أماكن أخرى من العالم، وكذلك لتوريد الأسلحة إلى مناطق النزاع، وخاصة أوكرانيا.

ونظراً للنقص المزمن في تمويل البعثة، لم نشهد سوى مزيد من التدهور في الحالة في البلد وتوسع نفوذ العصابات خارج بورت أو برنس. ولم يُجرَ أي تقييم سليم لفعالية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني أو نجاحاتها أو إخفاقاتها. وبدلاً من ذلك، تُطرح على المجلس الآن فكرة جديدة – وهي إنشاء بعثة مستقلة عن الرقابة الوطنية والدولية، تتمتع بولاية غير مقيدة فعلياً لاستخدام القوة ضد جميع من يُصنفون في إطار مصطلح "العصابات" الغامض. ولا يوجد أي وضوح على الإطلاق بشأن آلية الدعم المالي الطوعي الطويل الأجل لهذه القوة، ولا بشأن آفاق تزويد هذه القوة الكبيرة التي يبلغ قوامها 500 5 فرد، والذين – فلأذكّر المجلس – لن تكون مهمتهم القيام بدوريات في الشوارع ومرافق البنية التحتية، بل القيام بعمليات قتالية ضد العصابات المدججة بالسلاح في مناطق نفوذها.

وثمة مسألة أخرى تتمثل في اقتراح استخدام الميزانية العادية للأمم المتحدة للدعم العملياتي واللوجستي لهذه القوة. وفي سياق الأزمة المالية الحالية للمنظمة، الناجمة إلى حد كبير عن التصرفات غير المسؤولة لأكبر مساهم فيها، فإن توقع تقديم تمويل كبير لمبادرة جديدة لا توجد إلا على الورق وتفتقر إلى أساس مستقر أو آفاق واضحة هو أمر أقل ما يقال عنه أنه ساذج. فلنكن صادقين – إذا كان ذلك المساهم قد فشل في توفير الأموال الموعودة للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، فما الذي يضمن لنا أن يكون الأمر مختلفا بالنسبة لهذه البعثة الجديدة؟

وقد رُفضت محاولات وفد بلدنا ووفود أخرى للحصول على توضيحات بشأن هذه الجوانب والجوانب الرئيسية الأخرى لعمليات البعثة الجديدة بحجة عدم وجود وقت للمناقشات. وقيل لنا أنه يجب اتخاذ إجراء فوري. وهذا بالضبط ما حدث مع البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ولذلك أسأل زملائي – هل يريدون العمل أم يريدون النتائج؟ ألا يفهمون أن الخطوات غير المدروسة والمتسرعة يمكن أن تؤدي إلى نتائج تتعارض تماما مع أهدافنا؟

ومما يدعو للأسف أن واضعي الوثيقة المقدمة اليوم لا يبدون اهتماماً كافياً بتحديد الأسباب الجذرية لهذه الأزمة أو بتقييم عواقبها على المدى الطويل. وإلا لما حاولوا رفع المسؤولية عن الأزمة الهايتية عن

كاهلهم وتحميلها للمجتمع الدولي بأسره. وبدلا من ذلك، فمن المفترض أن يعالجوا المشكلة الحقيقية، وهي مشكلة في مقدورهم حلها بالكامل. وهذا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة دون رادع، كما هو مطلوب بموجب حظر الأسلحة الحالي المفروض من قبل مجلس الأمن. إن هذه المبادرة تقلل من ثقتنا أكثر فأكثر، ولا سيما في ظل تزايد حدة التوتر في منطقة البحر الكاريبي ونشر القوات المسلحة الأمريكية قبالة سواحل فنزويلا. لسنا متأكدين من أن واضعي نص اليوم لن يبتدعوا طريقة "مبتكرة" للربط بين نشاطهم العسكري ضد عصابات المخدرات المزعومة والحالة في هايتي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن صيغة المساعدة الدولية المسؤولة لهايتي تكمن بالتحديد في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك التاريخ الطويل من التدخل الخارجي الضار في شؤون البلد. إن التدخلات والبعثات الخارجية تأتي وتذهب، وغالبا ما تخلف وراءها مشاكل أكثر من الإنجازات. ومع ذلك، وحتى يومنا هذا، لا يبدو أن هناك من يرغب في التعلم من ذلك، ناهيك عن تقديم المساعدة الحقيقية في تعزيز الدولة الهايتية وقدرة الهايتيين أنفسهم على الحفاظ على القانون والنظام. وعندها فقط ستتمكن هايتي من العودة إلى المسار الدستوري وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطردة التي طالما استحقها شعب تلك الأمة الذي عانى طويلا.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وسيراليون والصومال وبلدي، غيانا.

إننا نرحب باتخاذ القرار 2793 (2025) اليوم، الذي يأذن بتحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي إلى قوة لقمع العصابات وإنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة في هايتي لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي للبعثة. ونشكر بنما والولايات المتحدة على تيسير المفاوضات، ونعرب عن تقديرنا لزملائنا أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة ومقترحاتهم التي أثرت النص.

وقد تعاملت كل من الجزائر وسيراليون والصومال وغيانا مع هذه المفاوضات بإحساس عميق بالمسؤولية والالتزام. وعلى الرغم من أن الوقت لم يكن كافيا للتشاور، فقد تعاملنا مع العملية انطلاقا من مسؤوليتنا القصوى تجاه الشعب الهايتي الذي تأثرت حياته وسبل عيشه بشكل مباشر بالأزمة الأمنية الرهيبة في البلد. وقد أعطينا الأولوية القصوى لضمان وجود ضمانات كافية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك حقوق الأطفال الذين يشكلون 50 في المائة من أعضاء العصابات.

ثانيا، أقررنا أيضا بالتزامنا بدعم وتعزيز جهود كينيا وبربادوس وجزر البهاما والسلفادور وغواتيمالا وجامايكا والبلدان الأخرى التي تدعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ومن خلال العمل على توضيح الولاية وضمان التنسيق والمشاورات على نحو ملائم بشكل مشترك لدى الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وفيما بينها، سعينا إلى تعزيز فعالية عمل البعثة وأثره، من أجل تعزيز التآزر وإذكاء الشعور بالمساءلة عند الاقتضاء.

وأخيرا، إننا ملتزمون بضمان ألا تذهب جهود الجماعة الكاريبية والحكومة الهايتية في دفع عملية الانتقال السياسي سدى. لقد ظل تركيزنا منصبا على حماية التقدم القيّم الذي تم إحرازه خلال العام الماضي، انطلاقا من إدراكنا بأن استعادة الأمن والاستقرار شرط أساسي لحدوث أي تقدم حقيقي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. فبدون بيئة آمنة، ستبقى احتمالات إجراء انتخابات ذات مصداقية – وبالتالي تحقيق السلام الدائم والتنمية – أمورا بعيدة المنال. وهذا أمر حيوي بشكل خاص في تلك المقاطعات التي تضم أكبر نسبة من الناخبين، والتي لا يزال غياب الأمن فيها يعيق المشاركة الديمقراطية. وبالتالي، فإن معالجة التحديات الأمنية هي أساس ضروري لاستمرار العملية الديمقراطية.

لقد كان هدفنا الوحيد طوال هذه العملية هو ضمان أن نضع الأمور في نصابها الصحيح وأن ترتقي مساهمات الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مستوى خطورة الوضع. إن خطورة الأزمة الأمنية الحالية في هايتي تتطلب استجابة دولية مجدية ومتناسبة مع التحديات التي تواجهها. وأدركنا أيضا أن الوقت عامل حاسم. ومع الإقرار بأن الاقتراح الذي طرحه المشاركون في وضع المسودة الأولى ربما لم يلبِّ التوقعات الكاملة لكل عضو من أعضاء المجلس، فإن الجزائر وسيراليون والصومال وغيانا قد رأت أنه يوفر نقطة انطلاق بناءة وأساسا مهما لاتخاذ مزيد من التدابير لمعالجة الأبعاد الأخرى للأزمة. وبمجرد تنفيذه بشكل صحيح، فإنه يمثل أحد أفضل الخيارات في هذه المرحلة لمعالجة الأزمة الأمنية وتخفيف معاناة الشعب الهايتي.

وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للبعثة، بما في ذلك المساهمة في الصندوق الاستئماني. ولا تزال المجموعة ملتزمة التزاما كاملا بقضية هايتي وبضمان حصول هايتي – وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة – على مستوى الدعم الدولي الذي تستحقه.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن في هايتي وتخفيف معاناة الشعب الهايتي. وندين بشكل لا لبس فيه استخدام العصابات المسلحة للعنف الجنسي والجنساني كأداة للسيطرة والإكراه. ومن هذا المنطلق، صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لهذا القرار (القرار 2793 (2025)).

ونأمل أن تتمكن قوة قمع العصابات من تحقيق الأمن والاستقرار الذي يستحقه الشعب الهايتي. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهي ذات أهمية حيوية لضمان استقرار هايتي على المدى الطويل وحقوق وحريات شعبها. إن استمرار الاتساق بين التدخلات السياسية والأمنية سيكون ضروريا لجهودنا الجماعية لمواجهة تحديات هايتي. ويسعدنا أن يستند القرار إلى إطار الامتثال لحقوق الإنسان الذي تم وضعه في البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

إن هذا التعبير الجماعي عن الدعم لهايتي يعكس الدور الحيوي الذي لا بديل له والذي يواصل المجلس الاضطلاع به في دعم السلام والأمن الدوليين. وسواء كان ذلك في هايتي أو كولومبيا أو الصومال، يجب على المجلس أن يواصل تحمل مسؤولياته.

إننا نشيد بالولايات المتحدة وبنما على القيادة التي أظهرتاها في تقديم هذا القرار الهام، ونشيد بكينيا والأعضاء الآخرين في البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على قيادتهم الشجاعة للجهود المبذولة في الميدان على مدى العامين الماضيين. ويعكس هذا العمل القيمة الفريدة للتعاون المتعدد الأطراف في وقت تشتد فيه حاجة هايتي إليه.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تود باكستان أن تشكر وفدي الولايات المتحدة وبنما على عملهما بشأن القرار (القرار 2793 (2025)) وجهودهما لتجاوز الخلافات. كما أود أن أشيد بالأمين العام لعمله المستمر بشأن هايتي، بما في ذلك المقترحات التي قدمها في شباط/فبراير (انظر S/2025/122).

لقد شددت باكستان مرارا وتكرارا على ضرورة أن ينظر المجلس بجدية في مقترحات الأمين العام بشأن هايتي، معربين عن استعدادنا للمشاركة البناءة مع زملائنا أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى نتيجة توافقية تساعد على تعزيز السلام والاستقرار في هايتي بطريقة فعالة ومستدامة. وقد استرشد وفد بلدي في مشاركته في عملية المفاوضات بهذا النهج القائم على المبادئ. ونأسف لأن توافق الآراء ظل بعيد المنال.

ومع ذلك، فإن امتناعنا عن التصويت لا يقلل بأي حال من الأحوال من التزامنا ودعمنا لهايتي أو من جهودنا الجماعية لاستعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. وندرك تماما ضرورة أن يتخذ المجلس الخطوات اللازمة لمعالجة الحالة الأمنية والإنسانية المتردية في هايتي.

وفي الوقت نفسه، نرى من الضروري أن نظل على بصيرة من التدخلات السابقة وأن نتعلم من أخطاء الماضي، من أجل رسم مسار يخفف من مخاطر الفشل.

ومن الواضح أنه لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة شعب هايتي، وعلى وجه الخصوص، لحماية أطفال هايتي من ويلات العنف الذي تمارسه العصابات والشبكات الإجرامية. واقترح القرار مجموعة من الولايات المعقدة التي يتعين تنفيذها في بيئة صعبة ومعقدة، من خلال ترتيب لا يقل عنها تعقيدا. وفي هذا السياق، نلاحظ بأسف أن القرار لم يوضح بعض الجوانب الرئيسية، مثل استدامة التمويل، ومفهوم العمليات، وقواعد الاشتباك والتفاصيل المتعلقة بالمساهمات بالقوات.

وندرك أن مسألة التمويل تظل جوهر الأزمة التي تواجهها البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، التي لم تزل بعيدة كل البعد على قوامها المأذون به، مما أثر على فعاليتها. والإذن الوارد في القرار باستخدام صناديق الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدعم اللوجستي ودعم العمليات يعالج هذا الشاغل إلى حد ما، ولكن لا يمكن اعتباره حلا سحريا، كما سمعنا مرارا، بما في ذلك من الأمين العام، بشأن أزمة السيولة في مخصصات ميزانية حفظ السلام. وإذا أتيح استمرار ذلك، فقد يؤثر سلبا على أداء القوة الجديدة وفعاليتها.

وسيتوقف نجاح الخطوات المقترحة في هذا القرار أيضا على التبرعات المتوخاة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي لم يبلغ هدفه حتى الآن. وللأسف، لا يزال هذا الجانب غير واضح أيضا، حيث لا تتوافر إجابات قاطعة بشأن مصادر هذه الأموال.

وإضافة إلى مأزق التمويل، يفتقر مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك إلى الوضوح أيضا، وقد يؤدي ذلك إلى فجوة بين توقعات المجلس للبعثة الجديدة وأداء ولايتها. وتدرك باكستان، باعتبارها مساهما رئيسيا منذ

أمد طويل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أوجه القصور المذكورة إدراكا تاما، حيث إنها قد تؤثر على نجاح البعثة. ونأمل أن يتوفر مزيد من الوضوح بشأن هذه الجوانب المهمة في الأيام المقبلة.

وفيما يتعلق بقوام أفراد القوة الجديدة، نرى أن هذا العدد يجب أن يكون مبررا بتعليل منطقي. فووفقا للمعايير القياسية المستخدمة في هذه الحالات، كان ينبغي أن يكون العدد أكبر بكثير، وكان يمكن لقوة أكبر مجهزة تجهيزا كافيا ومزودة بموارد كافية أن تكفل الردع اللازم للعصابات والعناصر الإجرامية، وبالتالي تفادي ضرورة مكافحتها.

وفي الختام، نحترم سيادة هايتي وسلامة أراضيها والخيارات السياسية السيادية التي تتخذها لطلب المساعدة الخارجية في التصدي للتحديات التي تواجهها. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة ومنظماتها، التي نؤيدها تماما، من حشد الدعم المالي والسياسي والعملياتي اللازم لهايتي في تجاوز الأزمة الحالية بفعالية. وستواصل باكستان دعمها الكامل لهذه الجهود.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أرحب بحضور الممثلين الدائمين لهايتي وبربادوس بيننا.

تعرب فرنسا عن امتنانها لبنما والولايات المتحدة على جهودهما لضمان اتخاذ هذا القرار (القرار 2793 (2025)) وترحب به. فهو يمنح ولاية قوية بموجب الفصل السابع لقوة قمع العصابات، المكلفة بمكافحة العصابات بدعم من مكتب دعم تابع للأمم المتحدة. لأن هذا هو كل ما في الأمر: أي تحرير بلد، وتحرير منطقة بأكملها من العصابات التي تبث الرعب، والتي تريد ابتزاز الموارد الشحيحة من البلد والشعب الهايتي، والتي تستخدم الأراضي الهايتية قاعدة لاتجارها غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، ولغسل الأموال، والتجنيد القسري لآلاف الأطفال، وما إلى ذلك.

ويأتي هذا القرار تبعا لتوصيات الأمين العام الصادرة في شباط/فبراير (انظر S/2025/122)، والتي دعت بإلحاح إلى هذا الالتزام. وينبغي أن يتيح تعزيز العمل الذي تقوم به البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وتوسيع نطاقه. وترحب فرنسا بحرارة وامتنان بمساهمة كينيا والبلدان الأخرى المساهمة بقوات في البعثة المتعددة الجنسيات. فقد قدم التزامهم الشجاع مساعدة قيمة للشرطة الوطنية الهايتية في جهودها لاحتواء انتشار العصابات.

وقامت فرنسا نفسها بحشد جهودها لتزويد البعثة المتعددة الجنسيات بالدعم اللازم، حيث دفعت أكثر من 12 مليون دولار منذ عام 2023. وستواصل دعم السلطات الهايتية في فيما تبذله من جهود لاستعادة الأمن. وترحب فرنسا أيضا بالجهود الثابتة التي تبذلها دول المنطقة ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية لاستكمال القرارات التي اتخذها المجلس. وتشير إلى أن المنطقة بأكملها ترغب في هذا التطور وتريد المساهمة فيه. وتشدد فرنسا على اقتناع كافة الهايتيين والمنطقة والبلدان المساهمة بقوات بأن العالم يجب ألا يترك البلد في أيدي الجريمة المنظمة.

وإضافة إلى ذلك، يتخذ المجلس بهذا القرار خطوة أخرى في تعبئة الأمم المتحدة لدعم السلام والأمن في هايتي استجابة لنداء الشعب الهايتي. وستتمكن الأمم المتحدة، بواسطة مكتب الدعم الذي ستقوم

بإنشائه، من توفير الخبرة العملياتية واللوجستية الاستراتيجية لدعم جهود القوة الدولية. ونتيجة لذلك، ستكون القوة مجهزة على نحو أفضل من حيث القوات والمعدات، وستمكنها الاستعانة بخبرة الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها. ويشمل ذلك الدعم لمراقبة نقاط دخول البلد، من أجل تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة بوجه أفضل.

وستدعم جميع الدول الأعضاء هذه الجهود، أولا وقبل كل شيء من خلال مساهماتها الإلزامية التي لا بد منها، بالطبع، إذا أرادت الأمم المتحدة الاستمرار في العمل وإيجاد حلول للأزمات في هايتي وخارجها.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا مواصلة الاضطلاع بدورها السياسي وتكثيفه. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة المنتشرة في الميدان. وسيكون ممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الطليعة لضمان أن تقترن الجهود المبذولة في مجال الأمن بتقدم على الجبهة السياسية. وشددت عدة وفود على ذلك.

ويجب أن تقترن هذه الزيادة في الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي بتجدد الالتزام بعملية الانتقال السياسي. وتشكل إعادة إرساء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي خطوات ضرورية لوضع حد للأزمة المتعددة الأبعاد التي يعاني منها البلد. ويجب أن يؤدي ذلك إلى عودة سلطة الدولة وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها سكان هايتي، لا سيما النساء والأطفال، نتيجة لأعمال العصابات. ومن المهم أن تعمل السلطات الهايتية معا لدفع عملية الانتقال قدما، بالاعتماد على القوة الجديدة لكي تيسر استعادة الأمن العودة إلى نظام سياسي ديمقراطي.

إن قرار اليوم خطوة مهمة أخرى نحو استعادة الاستقرار في هايتي، ونتيجة لذلك، سيسهم في صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة وخارجها. وتعرب فرنسا عن سرورها بهذه الخطوة. وستواصل التزامها بالصداقة والتضامن مع هايتي وشعب هايتي.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الدانمرك باتخاذ مجلس الأمن قرار اليوم باعتباره خطوة حاسمة نحو تقديم دعم أمني أقوى لهايتي. ونشكر المشاركين في الصياغة، بنما والولايات المتحدة، على جهودهما بشأن هذا القرار (القرار 2793 (2025))، وعلى انفتاحهما لمعالجة التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء والشواغل التي أعربت عنها خلال عملية التفاوض.

لقد دعمت الدانمرك دعما قويا البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني تحت قيادة كينيا الجديرة بالإعجاب. ونشيد بالأرواح التي سقطت في الجهود الدؤوبة لإحلال السلام في هايتي. لكن أصبح من الواضح في العام الماضي أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم الدولي للتصدي لحجم التهديد وتعقيد الحالة في الميدان.

وتأمل الدانمرك أن تتمكن قوة قمع العصابات بحضورها الأكبر وبالدعم اللوجستي والعملياتي الذي سيقدمه مكتب دعم تابع للأمم المتحدة، من هزيمة العصابات المسلحة الإجرامية التي لا تزال تشل وتعذب الشعب الهايتي.

وكما أوضحت الدانمرك طوال المفاوضات، من الضروري أن تكون جميع العمليات التي تقوم بها قوة قمع العصابات متوافقة تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. ويكتسي هذا الامتثال الصارم أهمية خاصة بالنظر إلى أن الولاية الجديدة لقوة قمع العصابات تشمل خيار تحييد المعارضة. ولا يستخدم مجلس الأمن هذه الولاية إلا نادرا في سياق حفظ السلام ويجب النظر إلى هذه الصياغة في ضوء السياق المحدد للحالة في هايتي. ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة عن تتبع تنفيذ هذه الولاية. وبالنظر للعدد الكبير جدا من الأطفال الذين جُندوا في صفوف العصابات، يجب أن تراعي قوة قمع العصابات حماية الطفل مراعاة تامة باعتبارها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها وأثناء التخطيط لعملياتها وتنفيذها. ويجب أن يُنظر إلى الأطفال على أنهم ضحايا وأن يتمكنوا من الوصول إلى استراتيجيات الخروج الآمن وأن يُمنحوا الفرصة للاستفادة من إعادة التأهيل والدمج. ويجب أن تتقيد القوة بأعلى معايير السلوك والانضباط في إطار آلية رقابية قوية من أجل ضمان عملها بشفافية وبما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتؤكد الدانمرك على الدور الهام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ودور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لهايتي في دعم مسار هايتي نحو الاستقرار. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أيضا وجود تنسيق وتعاون قويين بين جميع الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة في هايتي وبين منظومة الأمم المتحدة وقوة قمع العصابات لضمان اتخاذ إجراءات متسقة وموحدة. ولا يمكن لهذه القوة أن تؤدي هذه المهمة بمفردها. وأصبح الآن الدور الاستشاري لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لدى الحكومة الهايتية في مجالات رئيسية، بما في ذلك حقوق الإنسان وإصلاح العدالة والمساءلة والانتخابات وتعزيز الاستقرار السياسي، أمرا حيويا أكثر من أي وقت مضى. ولا يشكل اتخاذ هذا القرار سوى البداية ويقع الآن على عاتق المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لدعم هذه البعثة من خلال الالتزام بتقديم الأفراد والتبرعات المالية. ويجب أن يقف المجتمع الدولي مع هايتي الآن لدعم شعبها على طريق الاستقرار والازدهار والحياة الكريمة.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب اليونان باتخاذ القرار 2793 (2025) وتشكر القائمين على الصياغة، بنما والولايات المتحدة، على عملهما وقيادتهما. لقد صوتت اليونان مؤيدة القرار بالنظر إلى خطورة الحالة الأمنية في هايتي، ولكن الأهم من ذلك بسبب الدعم الساحق للقرار من هايتي والمنطقة ككل، كما اتضح طوال عملية التفاوض وخلال الأسبوع الرفيع المستوى. ونعتقد أن نشر قوة لقمع العصابات تضطلع بولاية قوية، إلى جانب إنشاء مكتب للدعم تابع للأمم المتحدة يقدّم الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة، كفيل بالحد من عنف العصابات على نحو كبير وإعادة الأمن في هايتي. ونؤكد أيضا على ضرورة التنسيق والتعاون القويين بين جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في هايتي عن طريق الأمين العام. وفي هذا الإطار، نكرر تأكيد الدور الهام الذي ينبغي أن يستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع به. وقد شاركت اليونان بهمة في المفاوضات بشأن

القرار على مدار الشهر المنصرم ودعت إلى إدراج أحكام قوية متعلقة بحقوق الإنسان في النص. ونرحب بتدابير الحماية القوية المتوخاة للفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء.

وتكرر اليونان تأكيد دعمها الكامل للهيكل الأمني الجديد في هايتي وتتطلع إلى النشر السريع لقوة قمع العصابات وإنشاء مكتب للدعم تابع للأمم المتحدة في هايتي في الوقت المناسب وستواصل المشاركة في هذه العملية مشاركة بناءة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سلوفينيا مؤيدة للقرار 2793 (2025) لدعم استعادة السلام والأمن والاستقرار في هايتي. ونرى أن القرار استجابة من المجتمع الدولي للنداء الذي وجهته حكومة هايتي والمنطقة بأسرها. ولا تزال الحالة في هايتي مقلقة جدا في خضم مستويات غير مسبوقة من العنف والوحشية اللذين تمارسهما العصابات. ولا تعكس أعمال القتل والعنف الجنسي والجنساني والجوع والنزوح سوى جوانب قليلة من عاصفة من المعاناة التي تلحق أكبر ضرر بأشد الفئات ضعفا من الأطفال والنساء وكبار السن.

ونثني على جمهورية كينيا لتوليها قيادة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بروح من نكران الذات. وفي خضم ظروف صعبة وما بُذل من تضحيات، ندرك الدور الحيوي للبعثة في منع العصابات المسلحة من السيطرة الكاملة على العاصمة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يستمر تحول البعثة إلى قوة جديدة أكبر حجما تضطلع بولاية أقوى في الحفاظ على مستوى حماية حقوق الإنسان ذاته. وينبغي أن تدير البعثة الجديدة أيضا عملياتها مع الاحترام الكامل لسيادة هايتي وسلامة أراضيها. ونرى أنه من المهم بالقدر نفسه أن يشكل مكتب الدعم جزءا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة الموحد في هايتي، بما في ذلك دعم العملية السياسية. ونتطلع إلى الأمين العام، من خلال ممثله الخاص، لضمان التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية.

ولا يشكل اتخاذ القرار اليوم غايةً في حد ذاته، وإنما إنجازا هاما يجب أن نواصل البناء عليه للمضي قدمًا. ويجب أن تستمر جهود المجلس الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة السياسية والأمنية في هايتي بالاستخدام الكامل لجميع الأدوات المتاحة. وفي إطار هذه العملية ومع الحرص على عدم تكرار أخطاء الماضي، نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع شعب هايتي الذي ستستمر مصالحه الفضلى في توجيه أعمال المجلس مستقبلا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديرنا للمشاركَين في الصياغة، بنما والولايات المتحدة، على جهودهما الدؤوبة خلال المشاورات. ويمثل اتخاذ القرار 2793 (2025) اليوم خطوة هامة تعطي زخما جديدا للجهود الرامية إلى حل الأزمة في هايتي. ويكتسي هذا القرار أهمية خاصة لأنه يجسد تطلعات هايتي وشركائها الإقليميين الذين يدعمون بقوة طريق المضي قدما المحدد فيه.

لقد أُحرز تقدم بفضل قيادة كينيا وتضحياتها ومساهمات الدول الأعضاء الأخرى في البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وحان الوقت الآن للاستفادة من هذا التقدم بالانتقال إلى قوة قمع العصابات وإنشاء

مكتب للدعم تابع للأمم المتحدة في هايتي، وهي خطوات لا غنى عنها من أجل استعادة الأمن. وفي غياب الأمن، لا يمكن تنظيم أي انتخابات وبالتالي لا يمكن التوصل إلى حل يقوده الهايتيون ويملكون زمامه. ونأمل أيضًا أن يشجع هذا القرار على تقديم المزيد من التبرعات إلى قوة قمع العصابات. ونتطلع إلى أن تعمل الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وشركاء قوة قمع العصابات وأصحاب المصلحة الآخرين عن كثب مع الحكومة الهايتية لضمان تنفيذ هذا القرار بفعالية وفي الوقت المناسب. وينبغي أن يظل مجلس الأمن مستعدا لتقديم الدعم والتعاون حسب الضرورة طوال هذه العملية.

وستواصل جمهورية كوريا، بصفتها مساهمًا سابقًا في عمليات حفظ السلام في هايتي وجهةً مانحةً للصندوق الاستئماني للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، العمل عن كثب مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي للمساعدة في تعزيز الأمن والكرامة والسلام لشعب هايتي.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد بيير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أعرب عن امتنان الحكومة الهايتية لجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما القائمَين على الصياغة لهايتي، أي الولايات المتحدة وبنما، على جهودهما غير المسبوقة إلى جانب جمهورية هايتي.

أود في البداية أن أؤكد أيضا على أن دعم الجماعة الكاريبية لبلدنا لم يكن أبدا شحيحا خلال هذه الأوقات العصيبة. وأود أن أعرب عن امتناني لكل من شارك في لقاء وسائط الإعلام قبل لحظات. وتدل هذه المبادرة العامة على الدعم الراسخ للشعب الهايتي.

وباتخاذ هذا القرار (القرار 2793 (2025))، قرر مجلس الأمن أن يحوّل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي إلى قوة لقمع العصابات. ويمثل ذلك نقطة تحول في الحملة التي يخوضها بلدي ضد أحد أخطر التحديات في تاريخه المضطرب بالفعل. وقد بسطت العشرات من العصابات المدججة بالسلاح سيطرتها على مساحات شاسعة من البلد، ولا سيما العاصمة بورت أو برنس. وتروع السكان وتهجم على مؤسسات الدولة وتدمر المستشفيات والعيادات وتحرق المدارس والسجون وتسيطر على الطرق الرئيسية وتبتز الشركات والعائلات وتعيق حرية حركة الناس والبضائع، مع كل ما يترتب عن ذلك كما يمكن تخيله من آثار على الاقتصاد والرعاية الصحية والبيئة. ويجب أن يتوقف ذلك. إن هذه العصابات ليست مجرد جماعات من المجرمين. فقد أصبحت منذ فترة منظمات إجرامية قوية تسخر من السلطة وتتحداها بل وتهدد الاستقرار الإقليمي.

لقد شكلت البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، التي أذن بها المجلس قبل عامين تقريبًا من خلال القرار 2699 (2023) وجرى تجديدها في عام 2024 من خلال القرار 2751 (2024)، مصدراً قيّما للدعم ودليلا قويا على التضامن الدولي. وعززت بعض قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ووفرت الأمن في بعض المناطق الحساسة واستعادت الحد الأدنى من النظام العام حيثما أمكنها ذلك. ولكن الحالة في الميدان ذكّرتنا بأن حجم التهديد ومدى تعقيده يتجاوزان بكثير الولاية الأولية للبعثة، ناهيك عن النقص

الكبير في التمويل. وسنظل ممتنين إلى الأبد لأشقائنا الكينيين لتضحياتهم والثمن الباهظ الذي دفعوه عند القدوم لنجدتنا.

ويمثل القرار الذي اتخذه المجلس اليوم نقطة تحول حقيقية. وبتكليف البعثة بولاية أقوى وهجومية وعملياتية بقدر أكبر، يكون المجلس قد منح المجتمع الدولي الأدوات اللازمة لمعالجة خطورة الحالة في هايتي. وسيكون الهدف الرئيسي لقوة قمع العصابات هو تحييد هذه المنظمات الإرهابية ونزع سلاح ميليشياتها وتفكيك شبكاتها وتأمين البنية التحتية الحيوية للبلد وتهيئة الظروف المواتية للنجاح في إعادة بسط سلطة الدولة على كافة أراضيها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي أبدت التزامها من خلال دعم القرار والتعهد بالإسهام بقوات وتقديم الموارد والخبرات. ويحدونا الأمل في أن ينضم شركاء آخرون إلى هذا الجهد الجماعي لأن الحملة المناهضة للعصابات المسلحة في هايتي ليست مجرد شاغل وطني، بل تشكل تحديا للأمن الدولي يؤثر على الأحداث الإقليمية التي تشمل الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير النظامية.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى حدث واحد. عندما وقّعت جمهورية هايتي في عام 1945 على الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، إلى جانب الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، لم يكن أحد من الهايتيين يتخيل، ولا حتى في أسوأ كوابيسه، أن بلدنا سيجد نفسه بعد 80 عامًا في حالته الحالية التي أصبح فيها أفقر الدول في النصف الغربي من الكرة الأرضية وأكثرها عنفًا وأقلها استقراراً بل وأكثرها فسادًا. إن هايتي ليست أحد أقل البلدان نموا فحسب، بل هي أيضا بلد يشهد انتكاسة على حد تعبير منتقدينا. ولا بد لذلك أن ينتهي. وسيعطي أعضاء المجلس من خلال هذا القرار – في حال تنفيذه – الأمل ليس للهايتيين في الداخل فحسب، بل أيضًا للهايتيين في الشتات حيث يوجد مئات الآلاف الذين يحلمون بالعودة إلى ديارهم بمجرد استعادة الأوضاع الآمنة. وبالنيابة عنهم وبالأصالة عن الحكومة وبصفتي الخاصة، أود مرة أخرى أن أعرب عن شكري لهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس.

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء البالغ عددهم 14 عضوا في الجماعة الكاريبية.

تشيد الجماعة الكاريبية بالدعم الهائل من قادة العالم لاتخاذ إجراءات عاجلة وموحدة من أجل استعادة السلام والاستقرار في هايتي والذي ظهر خلال المناقشة العامة التي اختُتمت مؤخرا في الدورة الثمانين للجمعية العامة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الحاسمة إلا باستعادة الأمن في هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا باتخاذ مجلس الأمن اليوم لهذا القرار (القرار 2793 (2025)) باعتباره خطوة أساسية تستجيب للطابع الملح للحالة الأمنية في هايتي ونشكر المشاركين في الصياغة على قيادتهما.

وترحب الجماعة الكاريبية على وجه الخصوص بتحويل القوة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في الوقت المناسب إلى قوة لقمع العصابات تضطلع بولاية تأذن بها الأمم المتحدة للإنهاء الفوري للعنف

واستعادة السلامة العامة في هايتي. وعلاوة على ذلك، تؤيد الجماعة الكاريبية إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة في هايتي لتوفير الدعم اللوجستي والإداري اللازم لهذه القوة المتينة.

أخيرا، نؤكد على ضرورة أن يضمن جميع الشركاء الدوليين توفير موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها لقوة قمع العصابات. ونجدد أيضا دعوتنا إلى التمويل العاجل لخطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية لهايتي لعام 2025. ولا يمكن القضاء على آفة عنف العصابات إلا من خلال العمل العاجل والجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي في المجال الأمني لدعم هايتي. وهذه خطوة أولى حاسمة لتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات وتقديم الدعم الإنساني والإغاثة على نحو مستدام وإعادة بناء المؤسسات وإرساء أسس التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في هايتي.

في الختام، تعيد الجماعة الكاريبية تأكيد تضامنها مع هايتي وانفتاحنا واستعدادنا للعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لتقديم الدعم اللازم للشعب الهايتي. ونتطلع إلى المجتمع الدولي ككل لتكثيف دعمه بجرأة وعزم لإنهاء العنف والمعاناة التي يتكبدها شعب هايتي منذ فترة طويلة جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير أعضاء المجلس والأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا.

في الواقع، لقد كان شهرا حافلا حشدنا فيه جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من كل وفد وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بكل التوفيق لوفد الاتحاد الروسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

رُفعت الجلسة الساعة 16/10.